﴿المؤتمر العاشر للآثار في البلاد العربية﴾

التقريـ ـر النهائـي والقـرارات والتوصيـات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : تلمسان 1982

استجابة لتوصيات المؤتمر التاسع للآثار في مدينة صنعاء في الجمهورية العربية اليمنية (شباط/ فبراير سنة 1981) انعقد المؤتمر العاشر للآثار في البلاد العربية في مدينة تلمسان بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 15 إلى 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 وتلته ثلاثة أيام من 19 إلى 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 تكرمت بتنظيمها إدارة الآثار والمعالم التاريخية بوزارة الثقافة الجزائرية وخصصت لزيارة بعض المعالم والمواقع التاريخية.

واهتم المؤتمر في دورته العاشرة بموضوع رئيس وهو "المسكن والمدفن في البلاد العربية في جميع العصور".

ولدراسة هذا الموضوع أعدت الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بفضل الاعتماد على المختصين والخبراء دراسات لدراسة الموضوع من جوانبه المختلفة. تناولت ست دراسات الجوانب النموذجية حول المسكن في الوطن العربي مشرقا ومغربا ومنذ أقدم العصور ومرورا بعصر ما قبل الإسلام، فالعصر الإسلامي وذلك إلى جانب أربع دراسات تناولت المدفن في الشرق القديم: سوريا وفلسطين وبلاد الرافدين والخليج العربي والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وفي المغرب العربي فيما قبل الغزو الروماني، إضافة إلى السالك والدروب ودورها الحضاري في أثناء الفترة وبحوث تعرض حفريات واكتشافات حديثة.

أبرزت مختلف الدراسات والبحوث التي عرضت ونوقشت في هذا المؤتمر العاشر أن البيت العربي الإسلامي في مرحلته الأخيرة قد جمع حصيلة الخبرات والتجارب التي مارسها الأجداد على مر القرون ليصبح البيت الذي تصبو إليه النفوس ويرضي سائر الرغبات والحاجات البشرية ويرضي الذوق الفني ويتلاءم مع الإقليم والمناخ بصفته وشكله بما حققه من حلول ومبتكرات واستخدمه من الموارد، وينسجم مع التقاليد الاجتماعية التي يحرص المواطن العربي على التمسك بها.

ويتمثل الإشكال الذي ناقشه المؤتمر في أن هذا المسكن المثالي قد توقف النسج على منواله منذ أوائل هذا القرن وهجرت معظم البيوت الباقية وتهدم بعضها نتيجة لتطور النظام المعماري وتوسع المدن. وأصبح ما بقي من البيوت عرضة للخطر قبل أن تقدم السلطات الأثرية على حماية بعض منها وتحمل مسؤولية صيانته وترميمه وتوظيفه في أغراض ثقافية وإنسانية كي يبقى على مر الزمان وللأجيال المقبلة تراثا معمارا يدعو للفخر، وشواهد محسوسة على نتاج هام مما أنتجته الحضارة العربية الإسلامية في القرون الماضية في طريق إيجاد المسكن الأفضل وتحقيق الحياة السعيدة.

واستمع المشاركون في المؤتمر إلى الأبحاث العلمية التي تؤكد كذلك أهمية المدافن عبر العصور في استكمال الصورة الحضارية في البلاد العربية.

أما بالنسبة إلى الدراسات حول المسالك والدروب فقد أتاحت الفرصة للوقوف على أهمية دراستها للاطلاع على كثير من المناطق التي لا تزال مجهولة، وبالتالي على أهميتها الحضارية وتحديد دورها في تعميق الانتساب العربي الإسلامي (هذا وقد أكد التقرير النهائي الصادر عن المؤتمر العاشر هذه المسائل

وتوسع في معالجتها وإبراز أهميتها وضرورة العناية اليوم بالمسكن والمدفن والمسالك والدروب ضمن الدراسات الأثرية في البلاد العربية والإسلامية).

كما اهتم المؤتمر إلى جانب معالجة الموضوع الرئيسي بالنظر في قضايا ومشروعات مطروحة للبحث، واتخذ بشأنها عددا من التوصيات بعد مناقشتها من مختلف الجوانب.

وعرض جانب كبير من الدول العربية المشاركة تقارير حول ما تم إنجازه من توصيات المؤتمر التاسع إلى جانب التقارير العامة حول الوضع الأثري الميداني في كثير من الدول العربية.

وصدر عن المؤتمر في نهاية أشغاله نداء يندد بالأعمال التخريبية التي قامت بها سلطات الاحتلال الصهيوني خلال اجتياحها للجنوب اللبناني والعاصمة اللبنانية.

الأبحاث العلمية المعروضة ضمن أشغال المؤتمر العاشر للآثار في البلاد العربية

ثبت بالأبحاث العلمية المقدمة في المؤتمر العاشر

الباحثون	عناوين البحوث
د. شوقي شعث	المسكن في فلسطين وسوريا منذ أقدم العصور حتى بداية العصر الهلينيستي
علي سلطاني	قصر قديم قبل الإسلام اكتشف في مدينة تبسة 1972 م
د. عبد القادر الريحاوي	البيت في المشرق العربي الإسلامي
أ. محمد الطيب عقاب	المدخل إلى المسكن الغربي الإسلامي بمدينة الجزائر
د. سعيد دحماني	حول مخطط أغادير تلمسان بين الفتح الإسلامي وحلول المرابطين
د. معاوية إبراهيم	المدفن في الشرق القديم: سوريا، فلسطين، بلاد الرافدين والخليج العربي
د. محمد حسين فنطر	المدافن في المغرب الكبير قبل الغزو الروماني
أ. على صالح المغنم	المدافن شواهد حضارية لتاريخ ما قبل الإسلام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية
أ. محمد خير أورفت لي	المظاهر المعمارية في أنصاب شرشال (قيصرية)
د. ناصر الدين سعيدوني	المسالك والدروب في الهضبات العليا القسطنطينية ودورها الحضاري أثناء الفترة الإسلامية

تقارير الدول عما تم تنفيذه من توصيات المؤتمر التاسع للآثار (صنعاء- 1980):

- **تقرير المملكة العربية السعودية:**

صدر هذا التقرير عن الإدارة العامة للآثار والمتاحف بوزارة المعارف (مركز المسح والأبحاث الأثرية)

وأكد هذا التقرير أن الإدارة العامة للآثار والمتاحف قامت بتنفيذ معظم ما أوصت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خلال انعقاد المؤتمر التاسع للآثار الذي عقد بصنعاء خلال شهر فبراير 1980م للمحافظة على الممتلكات الثقافية وتوفير كل أسباب الرعاية الممكنة لها.

ففي مجال المسح الأثري مثلا قامت الإدارة بعمل مسح أثري شامل لجميع أراضي المملكة العربية السعودية تمهيدا للكشف عن آثار الحضارات القديمة بها عبر فترات التاريخ المختلفة وذلك بعد تسجيل المواقع الأثرية تسجيلا دقيقا، وجاريا الآن تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الثانية للمشروع وهي تشمل مسحا أثريا ذا ثلاث مراحل لمواقع التعدين القديمة في غرب المملكة.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الآثار الموحد، فإن الإدارة العامة للآثار والمتاحف بعد دراستها الشاملة لهذا المشروع، وبعد الرجوع إلى نظام الآثار الصادر في المملكة قد وجدت أن مشروع قانون الآثار الموحد متمشي مع روح نظام الآثار، ولا حاجة لنا في المملكة العربية السعودية لمنع الاتجار بالآثار منعا باتا إذ أن خطر الاتجار بالآثار لا بد وأن يحول تلك التجارة إلى تجارة سرية تمارس في الخفاء دون العلن كأي سلعة يمكن أن يؤدي منع الاتجار بها إلى تسربها إلى خارج المملكة لبيعها، وفي ذلك خطر شديد على آثارها من الضياع، بل على العكس فإن السماح بالتجارة في الآثار وفي الحدود التي يرسمها نظام الآثار في المملكة يجعلها تحت الرقابة الكاملة من قبل إدارة الآثار التي يحق لها بموجب المادة(44) من النظام إلغاء أو عدم تجديد الترخيص المسموح لتاجر الآثار إذا خالف أحكام هذا النظام أو الشروط المنصوص عليها في المادة(41) منه أي أن نظام الآثار قد وضع كافة الضمانات اللازمة لحسن سير هذه التجارة.

ويتضح من التقرير في مختلف مراحله أن الإدارة العامة للآثار والمتاحف بوزارة المعارف في المملكة العربية السعودية قد حرصت كل الحرص على تحقيق معظم التوصيات التي اتخذت في المؤتمر التاسع للآثار بصنعاء.

- **تقرير الجمهورية العربية السورية:**

تعلق التقرير المقدم بست نقط تم التعرض لها ضمن التوصيات الصادرة عن مؤتمر صنعاء التاسع (1980).

بالنسبة إلى إصدار سجل لعلماء الآثار والمتاحف وخبرائها أفاد التقرير أن السلطات الأثرية أرسلت البطاقات المتعلقة بالأثريين السوريين في الموعد المحدد.

أما بالنسبة إلى التوصيات المتعلقة بالترميم وخاصة ترميم المساجد الأثرية القديمة فإن المديرية العامة للآثار والمتاحف قامت بترميم المساجد الأثرية القديمة المسجّلة العائدة لوزارة الأوقاف والهيئات الدينية.

كما قامت المديرية العامة للآثار والمتاحف بعملية مسح شاملة لكافة المباني الأثرية والتاريخية وقامت بتسجيلها في سجل المباني الأثرية، كما تم مسح وتسجيل كافة التلال الأثرية في القطر ويقوم الفنيون بوضعها على خرائط أصولية.

أما بالنسبة إلى الاهتمام بالمخطوطات العربية فأكد التقرير أن المديرية العامة للآثار والمتاحف تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على المخطوطات والوثائق التاريخية كما تشترك المديرية العامة باجتماعات المجلس الدولي للمتاحف (الإيكروم) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية (إيكوموس).

وأسست المديرية العامة كذلك لجانا وطنية محلية لإعداد خارطة عملية دقيقة تضم الأسماء الأصلية لجميع المواقع والمدن والقرى.

- **تقرير دولة قطر:**

أكد التقرير أن إدارة السياحة والآثار قامت بإجراء مسح شامل للأبنية الأثرية والتي تعتبر بمجملها من التراث العربي الإسلامي وشملت عمليات المسح منطقة الدولة والمناطق الأخرى وقد تضمن هذا المسح حصر المنشآت الأثرية وتصويرها وحصر ما أمكن من المقتنيات الأثرية.

ووافت الإدارة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باستبيانات كافة الاختصاصيين في حقلي الآثار والمتاحف الذين تنطبق عليهم الشروط. وذلك منذ ثلاث سنوات تقريبا.

أما بالنسبة إلى المتاحف فإن متحف قطر الوطني يبرز ملامح قطر الحضرية منذ أقدم العصور حتى العصر الحديث إلى جانب بيت التقاليد الشعبية (قيد الإعداد) ومتحف الخور (قيد الإعداد) ومتحف الوكرة (قيد الإعداد).

ويكفل قانون الآثار في دولة قطر الصادر عام 1980 حماية المواقع الأثرية من الأخطار والأضرار المحدقة بها.

- **تقرير الجمهورية العربية اليمنية:**

صدر هذا التقرير عن الهيئة العامة للآثار والمتاحف وأكد ما تبذله الهيئة العامة للآثار ودور الكتب من جهد من أجل تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر التاسع رغم ندرة المتخصصين والأطر في مجالات الآثار والمتاحف والمخطوطات.

وأشار التقرير إلى أهم ما تم إنجازه أو هو بصدد الإنجاز في مجالي الآثار والمتاحف ومنها خاصة مشروع صيانة وترميم صنعاء القديمة للمحافظة على هذه المدينة الفريدة في طرازها المعماري، وتوفير الظروف المختلفة والضرورية لسكانها للبقاء فيها وعدم هجرها.

وعرض التقرير مختلف المجالات التي اعتنت بها الهيئة العامة للآثار بالجمهورية العربية اليمنية في مجال صيانة المساجد الإسلامية والمدارس القديمة وفي مجال المخطوطات والمحافظة على النمط العمراني والفن المعماري الأصليين داخل المدينة العربية الإسلامية. أما في مستوى المسح الأثري فإن الجهود عديدة. وتؤكد التعامل مع الخبراء من برلين وفرنسا وإيطاليا وجامعة شيكاغو وذلك لمسح مختلف المناطق.

وختم التقرير بشكر الهيئة العامة للآثار ودور الكتب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على اهتمامها ومؤازرتها في المشاريع الحيوية للآثار في اليمن وبخاصة مدينة صنعاء القديمة.

تقرير المنظمة عن الموقف التنفيذي لمشروعات التراث بين المؤتمرين التاسع والعاشر:

أكد التقرير في قسمه الأول أن من التوصيات ما قد نفذ ومنها ما هو مبرمج للدورات السابقة، ومنها ما يقع عبء تنفيذها على الدول الأعضاء. ولعل ما يبرهن على اهتمام المنظمة (إدارة الثقافة) بالتراث أن مشروعاته تستوعب 50% من ميزانيتها، خاصة وأن محور صيانة التراث يمثل أحد المحاور الأربعة الكبرى التي تتحرك فيها مشروعات إدارة الثقافة.

ويعد تضافر الجهود بين الدول العربية الأعضاء الممثلة في مؤسسات الآثار بخبرائها الباحثين والفنيين وكافة العاملين فيها خير معين للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في أداء رسالتها في هذا المجال الذي يشدّ اهتمام الجميع ويستحق السهر عليه للوصول إلى الغايات التي تصبو إليها الأمة العربية.

مقدمة تحليلية لتقارير الدول عما تم تنفيذه في مجال الآثار:

تهدف التوصيات التي تقترحها الدول المشاركة في المؤتمرات المختلفة إلى عدة أهداف منها: تخطيط العمل الأثري، واتباع الأساليب العلمية والفنية والتحديد الدقيق لما تريد أن تبلغه من نتائج، بالإضافة إلى توحيد طرائق العمل في كل الأقطار العربية. وما هذه التقارير في الحقيقة، إلا نوع من المراجعة واكتشاف الخطوات التي قطعناها نحو الهدف الذي رسمناه لأنفسنا.

وقد كانت التقارير المقدمة، من هذه النظرة، مشجعة، لما تحمله من أنشطة متنوعة وتقدّم في جميع الميادين التي يشملها العمل الأثري.

فبرغم أنها قدّمت من أربع دول فقط هي: المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، ودولة قطر، والجمهورية العربية اليمنية، فهي على كل حال مؤشر جيد لما تسير عليه مؤسسات الآثار في جميع الدول العربية، ولما أصبح عليه البحث الأثري من عمق وشمول.

فمن خلال هذه التقارير يتضح أن جل التوصيات نفذت أو هي في طريق التنفيذ، فعمليات المسح التي هي اللبنة الأولى للعمل الأثري، شملت مناطق شاسعة من الأقطار الأربعة وقدمت مكتشفات هامة في المعالم والمواقع مثلا: المباني والتلال الأثرية (سوريا وقطر) الولايات، مأرب، وارحب ونهم والجوف وخولان، والحداء وظفار وما حولها اليمن الشمالي وعدة مناطق من المملكة العربية السعودية.

أما عمليات التسجيل فقد تقدّمت تقدما محسوسا حيث شملت عدة مبان وتلال أثرية ومحطات ومنازل ودروب رسمت في الخرائط ورصدت لبعضها المبالغ لصيانتها أو التنقيب فيها مما يدل على وعي الحكومات العربية بالأهمية الحضارية لهذا القطاع.

كذلك غطت عمليات التنقيب مواقع متعددة من مختلف العصور والحضارات تقوم بها بعثات عديدة محلية أو أجنبية وتنشر نتائجها المجلات العلمية والحوليات الأثرية التي تصدر في كل قطر.

وشملت عمليات الترميم والصيانة عددا هاما من المعالم والمواقع الأثرية كالمنازل والمساجد وغيرها نفذتها مؤسسات الآثار بمفردها أو بمشاركة الأوقاف.

والشيء المهم الذي نريد تسجيله في هذا الميدان بكل فرح هو الاهتمام بمدينة صنعاء التي بدأت الخطوات الأولى لتنفيذ مشروع ترميمها والمحافظة على طابعها المعماري الفريد حيث وضعت التقارير من قبل خبراء اليونسكو وينتظر توجيه نداء لإنقاذها من مدير عام اليونسكو والمدير العام للمنظمة في نهاية هذا العام.

كما نسجل بارتياح العمل على تنفيذ التوصيات العديدة الأخرى كالحفاظ على المخطوطات أو العناية بالخط العربي والمشاركة في المعارض الدولية أو المساهمة في المؤسسات العلمية والدولية وغير ذلك. ولا يفوتنا أن ننوه بالمجهودات التي قامت بها بعض الدول لإنتاج أفلام وثائقية لبعض المدن كصنعاء أو المواقع الأثرية وحضارات العصور المختلفة (السعودية) التي يمكن الاستفادة منها للعرض والتدريس.

والمنظمة تتمنى مستقبلا بمساعدة الجهات المعنية بالآثار في الوطن العربي أن تتلقى تقارير جميع الدول العربي بدون استثناء وفي موعدها المحدد كي تتمكن من تحليلها واستخلاص نتائجها لتتقدم بالعمل الأثري، خطوات جديدة إلى الأهداف المرسومة.

وعرضت في مؤتمر الآثار في دورته العاشرة بعض الدول العربية تقارير عامة حول أوضاع الآثار وصدرت هذه التقارير عن:

- جمهورية جيبوتي
- المملكة العربية السعودية
- الجمهورية العربية السورية
- الجمهورية العربية اليمنية
- مكتب التربية العربي لدول الخليج

وأكدت كل هذه التقارير على مسألتين هامتين:

1. الوضع الأثري في المنظمة العربية مجال واسع ويحتاج إلى عمل كبير وطويل النفس وبدأ الشعور بأهميته في الفترات الأخيرة ويعود ذلك إلى جهود الدول الأعضاء وأعمال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات العربية للآثار.
2. الجهود الصادقة لدفع العمل في مجال الآثار والمتاحف تبعا للقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات الآثار وبهذا الشكل صار البحث في المجال الأثري بحثا علميا دقيقا موكل إلى خبراء ومختصين وذلك للدور الثقافي الكبير الذي يمكن أن يضطلع به قطاع الآثار والمتاحف بمختلف الدول العربية.

توصيات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية بالوطن العربي في مجال صيانة التراث وإحيائه:

في نطاق تقرير المنظمة عن الموقف التنفيذي لقرارات وتوصيات المؤتمرات السابقة للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي أصدر المؤتمر في دورته الثالثة ببغداد 2-81/11/5 التوصيات التالية بخصوص (صيانة التراث وإحيائه):

أولا: الآثار

1. يوصي المؤتمر الجهات المختصة في الأقطار العربية بتقديم تصورات دقيقة واضحة لما ينبغي أن يكون عليه المتحف العربي، وللواجبات التي ينبغي أن ينهض بها في ضوء خطة التنمية الثقافية القومية، ويدعو اللجنة الدائمة للآثار إلى تبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال توطئة لطرح الموضوع في مؤتمر الآثار العربي القادم.
2. يرى المؤتمر أن عملية تبادل الآثار بين المتاحف العربية ستساعد على تكوين مجموعات متحفية عربية كاملة في الأقطار العربية التي هي بحاجة إلى متاحف حضارية جامعة لشواهد الحضارة العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي.
3. يوصي المؤتمر الدول العربية بتشجيع تبادل الآثار بين المتاحف العربية وبإعداد كشوف بالمواد الأثرية القابلة للتبادل، وأن تعهد إلى المركز العربي لحصر وتنسيق الآثار في بغداد الإشراف على عملية إعداد الكشوف وتنظيم تبادلها وتأمين الوصول إلى نتائج فعالة بشأنها.
4. يوصي المؤتمر الدول العربية بوضع وتوحيد الضوابط والقواعد والقوانين المنظمة لعمل بعثات التنقيب الأجنبية في البلاد العربية.
5. يوصي المؤتمر اللجنة الدائمة للآثار بإعداد قوائم بأسماء الذين يعملون على تهريب الآثار أو تخريبها أو يخالفون القوانين المحلية ويوصي بتبادل هذه القوائم أولا بأول.
6. يرى المؤتمر أن الكفايات المتخصصة في حقول التنقيب والصيانة وفي الشؤون المتحفية والمعالجة المخبرية قليلة العدد ولا تكفي لتأمين احتياجات الأقطار العربية والمشروعات الآثارية المعلن عنها، ولذا يدعو المنظمة العربية إلى العمل على تنظيم تبادل الخبرات الآثارية في تلك المجالات وإلى عقد دورات ميدانية للتدريب على التنقيب والصيانة.
7. يدعو المؤتمر المؤسسات المسؤولة في الدول العربية إلى تدريس قراءة النقوش والخطوط القديمة وطرق استنساخها.
8. يدعو المؤتمر المنظمة العربية إلى مواصلة الجهود لإصدار مدونات النقوش اليمنية.
9. يرى المؤتمر أن الكتب والتقارير الآثارية التي تضم المعلومات التقنية والفنية المعقدة لا تهم إلا الباحث المختص، وأن القارئ العادي يحتاج إلى كتب تحتوى معلومات مبسطة ولذا يدعو المنظمة

العربية إلى العمل أيضا على إصدار سلاسل مبسطة في الآثار العربية تتيح للقارئ العادي فرص التعرف على إنجازات أمته ومآثرها الحضارية.

10. يؤكد المؤتمر على ضرورة نشر الكتب والتقارير الآثارية باللغة العربية لتيسير وصولها إلى المثقف العربي، ولكي يستقر المصطلح الآثاري في أقطار الوطن العربي ويتوحد.
11. يوصي المؤتمر الدول العربية بأن يتجه العمل الأثري إلى التنسيق مع مؤسسات السياحة حتى يعطي الأثر للسائح صورة الشخصية القومية على حقيقتها ويعبر عن الجذور الحضارية للأمة.
12. يوصي المؤتمر الدول العربية بأن تتجه مؤسسات الآثار فيها إلى إحياء كل ما هو مهدد بالتشويه والاندثار من معالم تراثنا وتقاليدنا وصناعاتنا ومعمارنا، وبالعمل على إدخال كل ذلك في الدورة الاقتصادية والفنية لكل قطر عربي.
13. يوصي المؤتمر بدعم اللجنة الدولية المكلفة بالسعي لاسترجاع الممتلكات الثقافية المغتصبة.

ثانيا: المخطوطات وتحقيق التراث

1. يوصي المؤتمر باعتماد التصور الجديد لعمل معهد المخطوطات العربية فيما يختص بتنظيم المعهد وانطلاق عمله، وتصوير المخطوطات، وفهرسة التراث وتيسير الانتفاع به، وصيانة التراث المخطوط والحفاظ عليه وخدمة حركة التحقيق والبحث العلمي والإعلام التراثي والتعاون بين المعهد ومؤسسات التراث والخطتين المرحليتين الأولى والثانية (انظر المرفق رقم 2).
2. يوصي المؤتمر الجامعات العربية والمعاهد العليا في الوطن العربي باستحداث دروس في تحقيق التراث وذلك حرصا على استمرار العمل في خدمته وارتفاع المستوى العلمي جيلا بعد جيل ونظرا لقلة عدد المحققين الأكفاء في الوطن العربي اليوم.

ثالثا: صيانة المدن التاريخية العربية الإسلامية

اطلع المؤتمر على الوثيقة الخاصة بصيانة المدن التاريخية العربية الإسلامية وعلى ملف صيانة القيروان ويوصي بما يلي:

1. يوصي المؤتمر الدول العربية بأن تتم صيانة المدن القديمة وفق منظور يعطي الأفضلية للمدينة القديمة على حساب المدينة الحديثة، إذ أن بإمكان المشروعات الحديثة استخدام أراض لا تشغلها مبان أثرية أو تاريخية بدلا من تخريب المدن القديمة ذاتها.
2. يوصي المؤتمر الدول العربية بالقيام بحملة توعية قومية شاملة تستغل كل الإمكانات الإعلامية المتاحة من أجل تنمية روح الاحترام للمدينة العربية القديمة عند المواطن.
3. يدعو المؤتمر المنظمة العربية إلى استكمال (الوحدة الفنية لصيانة المدن التاريخية) التابعة لقسم التراث في إدارة الثقافة حتى تتمكن من إعداد الدراسات المطلوبة في قرار المؤتمر العام في دورته الاستثنائية الأولى في الخرطوم حول صيانة المدن التاريخية وحماية تراثها الحضاري.
4. يوصي المؤتمر الدول العربية بمساعدة المنظمة العربية على تنفيذ قرار المؤتمر العام المشار إليه في التوصية السابقة، وذلك بمدها بالمعلومات المطلوبة لإعداد الدراسة حسب الاستبانة التي أقرتها

اللجنة الدائمة للآثار في دورتها الخامسة بنواكشوط ومساعدة الخبراء الذين توفدهم المنظمة على القيام بمهامهم في ملء هذه الاستبانة.

5. يوصي المؤتمر بدعوة المنظمة العربية إلى استكمال الدراسة الخاصة بإنشاء (المركز القومي لصيانة التراث) واعتبار المركز الذي أقيم بمدينة رقادة بالقيروان نواة أولى لمركز كهذا.
6. يشيد المؤتمر بجهود المنظمة العربية ومواقف السيد المدير العام المتمثلة في النداءات المتواصلة حول صيانة المدن التاريخية وينوه بالتنسيق الذي يدعم هذه الجهود مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية (وخاصة جامعة الدول العربية) و(منظمة المدن العربية) و(مكتب التربية العربي لدول الخليج) و(منظمة المؤتمر الإسلامي) و(منظمة اليونسكو).
7. يشيد المؤتمر بالجهد الذي أخذ طريقه للتنفيذ فيما يخص مشروع صيانة مدينة القيروان بعد أن استكمل إطاره القانوني ويدعو إلى دعم هذا الجهد الرائد الذي تتبناه المنظمة متعاونة مع الحكومة التونسية، ويسجل المؤتمر شكره للمبادرة التي تحركت لمساندة هذا المشروع داعيا المنظمة أن تقوم بمزيد التعريف المفصل بالمشروع وأبعاده ومقوماته وتكلفته حتى يتم تدعيمه على الوجه المناسب.
8. توكيدا للتوصيتين المرفوعتين من اللجنة الدائمة للآثار في دورتها الخامسة والتوصيتين المرفوعتين من المؤتمر التاسع للآثار المتعلقتين بصيانة وحماية مدن شبام ووادي حضرموت بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وصنعاء بالجمهورية العربية اليمنية يدعو المؤتمر المدير العام للمنظمة لمساندة نداء المدير العام لليونسكو فيما يخص الحملتين المزمع إطلاقهما بهذا الشأن كما يوصي الدول العربية بالمبادرة إلى دعم الجهود المبذولة من قبل اليونسكو بشأن حماية وصيانة المدن المذكورة.
9. يوصي المؤتمر بمساندة النداء العالمي الذي أصدره السيد المدير العام لمنظمة اليونسكو يوم 9 نيسان/ أفريل 1980 وهو النداء الذي أيده السيد المدير العام للمنظمة العربية فيما يتعلق بإنقاذ وصون مدينة فاس العاصمة الأولى للإسلام بالمغرب الأقصى.
10. يوصي المؤتمر البلدان العربية بالمشاركة في تمويل المشروع المتعلق بترميم وصيانة المدن التاريخية الموريتانية: شنقيط وودان وولاتة وتيشيت ذلك المشروع الذي يتم تمويله عن طريق حملة دولية قامت منظمة اليونسكو بتنظيمها.

رابعا: في الفنون التشكيلية (الخط العربي)

يدعو المؤتمر المنظمة العربية والدول العربية بمؤسساتها المختلفة إلى العناية بالخط العربي باعتباره فنا عربيا متميزا جديرا بالعناية والاستمرار وإلى رعاية الخطاطين المبدعين برصد الجوائز وإقامة المعارض وترويج النتاج وإلى إتاحة الوسائل لتدريب الخطاطين الناشئين وصقل مواهبهم.

خامسا: الفنون الشعبية

توصيات مؤتمر وزراء الثقافة في الوطن العربي- بغداد: 2-5/11/1981:

1. يوصي المؤتمر المنظمة العربية بالاهتمام بالفنون الشعبية في مجال الدراسات والبحوث وتطوير الخبرات.
2. يوصي المؤتمر الدول العربية بالمشاركة في مهرجانات الفنون الشعبية، ومنها مهرجان قرطاج الدولي بتونس، ومهرجان أضواء الفاتح الدولي بطرابلس ومهرجان الفنون الشعبية بمراكش.

قانون الآثار الموحد:

بعد عرض مشروع قانون الآثار الموحد على المؤتمر التاسع للآثار (صنعاء: شباط/ فبراير 1980) وإدخال بعض التنقيحات عليه تقرر أن يرسل المشروع إلى الدول العربية لتبدي ملاحظاتها النهائية فقامت المنظمة بإرساله بتاريخ 1980/4/5 على أن تتلقى الرد في موعد آخره 1980/6/30 لتقديمه في صيغته النهائية إلى مؤتمر وزراء الثقافة العرب في سنة 1981 فتلقت بعض الردود فقط منها:

- سورية: 1980/5/18
- منظمة التحرير الفلسطينية: 1980/4/27
- العراق: 1980/7/18
- المغرب: 1980/3/10

وقدمت المنظمة الصيغة المنقحة للقانون الموحد للآثار إلى الدورة الثالثة لوزراء الثقافة العرب في بغداد 2-1981/11/5 وإلى اللجنة الدائمة للثقافة التي مهدت للمؤتمر.

<u>وأصدر المؤتمر التوصيتين التاليتين</u>:

1. يقدر المؤتمر الجهود التي بذلت من أجل تقديم أفكار موحدة لمشروع قانون آثار عربي يحمي تراث الأمة العربية ويساعد على تنظيم العلاقات والنشاطات الثقافية في مجال الآثار.
2. يوصي المؤتمر باعتماد مشروع قانون الآثار المقدم لأغراض تشريع قوانين آثار عربية متماثلة والأخذ بنظر الاعتبار ما طرح من أفكار بهذا الخصوص في مؤتمر صنعاء التاسع للآثار وفي هذا المؤتمر.

مدينة النقوش اليمنية:

يستمر تنفيذ هذا المشروع من الدورة المالية للمنظمة (1979/78) وقد تقرر في المؤتمر العام السادس للمنظمة المنعقد بتونس في ديسمبر 1981 أن يغطي المشروع في الدورة المالية 1983/82 الخطوط التالية:

- إعداد كتاب يقدم نصوصا منتقاة من النقوش لفائدة طلاب الجامعات.
- إنجاز التوثيق.
- الاتفاق على المنهج والتبويب.
- البدء في تنفيذ المرحلة الخمسية الأولى لمشروع المدونة بإنجاز الباب الأول منها.

وبناء على ما تقدم سلم الأستاذ الدكتور محمود الغول المشرف على إصدار المدونة النماذج التي سيتألف منها كتاب النصوص، كما سلم الأستاذ محمد عبد القادر بافقيه المقدمة التاريخية وأرسلت إلى الأستاذ الغول لضمها إلى المادة التي أعدها.

وبعد اجتماع مع السيد المدير العام للمنظمة، تقرر مبدئيا أن يطبع الجزء المنجز من المدونة، وستعمل المنظمة، حسب توجيهات السيد المدير العام، على طبعها طبعة داخلية، وتقدمها إلى المجلس التنفيذي في دورته القادمة.

كتاب الفن العربي الإسلامي:

قدم مشروع (الموسوعة الحضارية في الفن العربي الإسلامي) إلى المؤتمر التاسع للآثار بصنعاء (1980). وقد أوصي باستكمال لجنة الإشراف على إعداد الموسوعة المؤلفة من خمسة أعضاء وإعادة المشروع إلى أعضاء اللجنة بعد تكوينها لإعداد تصور أكثر عمقا وشمولا.

وعلى ضوء ذلك تم عقد اجتماع في سبتمبر/ أيلول 1980 بعمان – الأردن حضره أعضاء اللجنة برئاسة الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري وقد حددت أهداف الموسوعة وخطتها، ومداخلها، ومشتملات المداخل، على أن تتناول بعد استكمال المداخل، كل الشعب الرئيسية للفن العربي الإسلامي وسميت (موسوعة الفن العربي الإسلامي).

وبناء على توجيه المؤتمر العام السادس للمنظمة (ديسمبر/ كانون أول 1981) فيما يتعلق بالمشروع (موسوعة الفن العربي الإسلامي) باختيار اسم جديد له، يتوافق مع مضمونه، دفعا للالتباس بالمفهوم المألوف للموسوعة، تقرر تسميته (كتاب الفن العربي الإسلامي).

وبتاريخ 82/5/6، وافق السيد المدير العام للمنظمة على تسمية الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري مشرفا علميا على المشروع وفي شهر سبتمبر/ أيلول 1982 عقد اجتماع بين الدكتور الدوري والمنظمة (إدارة الثقافة)، روجعت فيه الوثائق المقدمة، واستقر الرأي على ضبط خطوات العمل، وتحديد قائمة الباحثين، وخطاب التكليف ومراجعة التكلفة المالية والملف المعروض على السيد المدير العام للموافقة على الخطوات المقترحة.

التراث العلمي عند العرب:

المنظمة ومركز التراث العلمي بحلب

أصدر المؤتمر العام قراره رقم م ع/ د ع6/ ق15- ج/ التالي نصه:

(دعوة المدير العم إلى إعداد دراسة جدوى إنشاء مركز قومي للتراث العلمي العربي وتقديمها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ ما يراه مناسبا في ضوء وجود معهد المخطوطات).

وتنفيذا لهذا القرار تقدمت المنظمة إلى المجلس التنفيذي المنعقد في دورته الثلاثين بالحمامات من 9- 1982/8/14 بتقرير يلخص الأفكار والمقترحات التي تم التوصل إليها بينها وبين المسؤولين عن معهد التراث العلمي عند العرب.

وبعد مناقشة الموضوع اتخذ المجلس التنفيذي القرارين التاليين:

1. دعوة المدير العام لتوثيق عرى التعاون الفني بين معهد المخطوطات ومعهد التراث العلمي العربي في حلب، والمؤسسات العلمية العربية المماثلة.
2. الموافقة على دعم معهد التراث العلمي العربي بحلب ضمن برامج وميزانية المنظمة.

هذا وإن معهد المخطوطات العربية قد فتح باب التعاون مع معهد حلب منذ مدة وجيزة وقد كان من نتائج ذلك ما يلي:

1. اتفق المعهدان على تبادل المخطوطات المصورة بينهما، وقد أرسل معهد المخطوطات إلى مركز حلب مجموعة من الأفلام (الخام) لكي يصور له عليها مجموعة المخطوطات التي طلبها منه.

   كما صور مدير معهد المخطوطات أثناء تواجده بتونس مجموعة من المخطوطات العلمية بدار الكتاب الوطنية، لصالح مركز حلب.

   كما وعد معهد المخطوطات بتصوير مجموعة من المخطوطات العلمية من مكتبات جمهورية اليمن الديمقراطية.

2. نشر معهد المخطوطات تقريرا مفصلا عن معهد حلب في العدد الأول من المجلد الأول لسنة 1982.

3. يتبادل المعهدان المطبوعات وبعض المعلومات المتعلقة بالمخطوطات وينوي معهد المخطوطات توسيع التعاون بين المعهدين.

1) الندوة العلمية الثالثة لتاريخ العلوم عند العرب

من الأعمال العامة التي ينشغل بها قسم التراث العربي هذه الأيام التحضير لعقد الندوة العالمية الثالثة لتاريخ العلوم عند العرب في الكويت في العاشر من ديسمبر/ كانون أول 1983 ولمدة خمسة أيام، والتي ستخصص لبحث موضوع (علوم النبات والري والفلاحة عند العرب) وذلك بالتعاون مع معهد التراث العلمي في جامعة حلب.

2) كتاب الموجز في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب

أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كتاب (الموجز في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب) على نفقة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ثم اقترح ترجمة هذا الكتاب إلى الفرنسية والإنكليزية لعلاقة مادته بالدراسات الجامعية في البلدان الأجنبية فجرى تكليف الأستاذ الدكتور سعيد شعبان أستاذ طب العيون في جامعة الجزائر بترجمته إلى الفرنسية.

وتنتظر المنظمة العربية إنجاز هذه الترجمة كيما تقوم بطباعتها وإبلاغها إلى الجهات التي تستفيد منها لتبيان دور العرب الفعال في تطوير الطب والصيدلة خلال قرون عديدة.

3) كتاب التيسير في المداواة والتدبير

كلفت المنظمة الأستاذ الدكتور حسني سبح رئيس مجمع اللغة بدمشق بالإشراف على طبع كتاب (التيسير في المداواة والتدبير) لابن زهر الأندلسي وتحقيق المرحوم الدكتور ميشيل الخوري عضو المجمع بدمشق، وتتولى طباعة دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق بموجب اتفاق أبرمته المنظمة معها، وقد تم إنجاز الطبع ويجري حاليا وضع المقدمات والفهارس.

صيانة المدن التاريخية العربية الإسلامية:

تنفيذا لتوصية المؤتمر العام في دورته غير العادية الأولى (الخرطوم 7/29-78/8/2) التي تنص على:

- دعوة المدير العام إلى الاهتمام بالمدن التاريخية العربية الإسلامية، والعمل على صيانتها، وحماية تراثها الحضاري ودعم الحملة الجارية لصيانة مدينة فاس بالمملكة المغربية واستطلاع آراء الدول الأعضاء، وتقديم الدراسة للمجلس التنفيذي في دورته القادمة.

وبناء على توصيات مؤتمر الآثار التاسع (صنعاء شباط/ فبراير 1980) وموافقته على الاستبانة بعد إدخال بعض التنقيحات عليها، وتوصيته بإرسالها إلى الدول الأعضاء قامت المنظمة بتعميمها منقحة بتاريخ 1980/3/31 طالبة استعادتها مملوءة في آخر شهر مايو في نفس السنة.

وذكرت ببرقية بتاريخ 80/5/6 ترجو فيها موافاتها بالاستبانة في أقرب وقت. كما وجهت مراسلات إلى كل الدول العربية الأعضاء بتاريخ 80/8/16 تخبرها بانقضاء الأجل المحدد من قبل مديري الآثار أنفسهم، وتطلب استعادة الاستبانة في الآثار. وقد وردت بعض الإجابات وكانت كالآتي:

1. المملكة الأردنية الهاشمية (80/5/18) أسئلة الاستبانة لا تنطبق على المعالم الموجودة لديها.
2. المملكة العربية السعودية (80/5/18) أسئلة الاستبانة لا تنطبق على المعالم الموجودة لديها.
3. دولة قطر (80/9/6) (الدوحة).
4. جمهورية السودان الديمقراطية (80/9/11) تقرير في صفحة واحدة يتعرض إلى مدينة سواكن بإيجاز.
5. دولة الكويت (80/10/2) لا توجد لديها مدن بالشكل المتعارف عليه.
6. الجمهورية العربية اليمنية (80/10/14) صنعاء.
7. الجمهورية العربية السورية (81/1/21) (حلب، الرصافة، دمشق، حماة، بصرى، المرقد، قصر الحير الشرقي).
8. دولة البحرين (81/2/23) (المحرّق).
9. جمهورية موريتانيا الإسلامية (81/6/13) (شنقيط، تيشيت، ولاتة، ودان).
10. الجمهورية العربية الليبية (81/6/30) (أوجلة، طرابلس، بنغازي).
11. المملكة المغربية (81/10/8) (فاس، مراكش).
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (82/3/29) (القصبة- تلمسان).
13. الجمهورية التونسية (82/10/27) (تونس- سوسة).

عرضت المنظمة الموقف من خلال (الاستبانات) التي استلمتها في بحر سنة 1980، والشهر الأول من سنة 81 على اللجنة الدائمة للآثار والمتاحف التي انعقدت بنواكشوط (22-81/2/24) مرفقة ببعض الملاحظات.

1. إن معظم الإجابات المقدمة المدرجة بالاستبانات غير مدققة وغير مركزة، بحيث لا تساعد على أي تصور ممكن.
2. خلو كل الاستبانات من الوثائق التي يمكن اعتمادها للعمل (عدا استبانة صنعاء التي أعدت بجدية وضبط وأناة).

3. تعرضت بعض الاستبانات إلى مدن منقرضة توقفت فيها الحياة، وهو غير ما تهدف إليه الاستبانة التي تعنى بالمدينة ذات التراث العربي الإسلامي التي تستمر فيها الحياة.

وأكدت المنظمة على:

1. أن الحاجة إلى الوثائق ضرورية لصحة الملف.
2. ضبط قائمة المدن التي يشملها التحقيق لتحديد مجال العمل.

ونتيجة لدراسة من طرف اللجنة تم التوصل إلى تحديد مفهوم المدينة العربية الإسلامية المعنية بالاستبانة والتعرف على العقبات التي تعيق بعض الدول من الاستجابة لطلب المنظمة (إدارة الثقافة) وأهمها حاجة بعض الدول إلى خبراء يفدون إليها لجمع المعلومات المطلوبة للاستبانة لذلك أوصت اللجنة (إدارة الثقافة) بتوفير عدد من الخبراء على المستويين القطري والقومي لتلك الدول التي أبدت رغبتها في ذلك.

وبناء عليه قامت اللجنة بضبط حاجات الدول من الخبراء كما قامت بضبط المدن التي اقترحتها الدول نفسها والتي ترغب في إعداد استبانات لها، وهي على النحو التالي:

أولا: قائمة الخبراء

1. البحرين: خبير عربي من خارج البحرين
2. تونس: خبير محلي
3. الجزائر: خبير عربي من الخارج
4. سورية: خبير محلي
5. العراق: خبير محلي
6. فلسطين: خبير محلي + خبير خارجي
7. ليبيا: خبير محلي + خبير خارجي
8. المغرب: خبير محلي
9. موريتانيا: خبير محلي
10. اليمن العربية: خبير خارجي
11. اليمن الديمقراطية/ خبير خارجي

المجموع: ستة (6) خبراء خارجيين وسبعة (7) خبراء محليين.

ثانيا: قائمة المدن العربية الإسلامية التي تعد استباناتها وتكون موضوع البحث المشترك والصيانة وهي المدن التي توجد في الوثيقة المصاحبة (وثيقة عدد 1).

1. البحرين: مدينة المحرق
2. الجمهورية التونسية: مدينة تونس، الحمامات، سوسة، صفاقس، القيروان، المهدية.
3. الجمهورية الجزائرية: مدينة الجزائر (القصبة)، قسنطينة، وهران، تلمسان، بجاية، غرداية ومدن وادي مزاب، بوسعادة، ميلة، تبسة، الأواد، عنابة، المنيعة، تيميمون، توفورة.
4. الجمهورية العربية السورية: دمشق، حلب، حماة، حمص، المعرة، طرطوس.

5. الجمهورية العربية العراقية: الموصل، البصرة القديمة، بغداد.
6. فلسطين: القدس، الخليل، نابلس، يافا، حيفا، عكا، غزة، خان يونس.
7. الجمهورية العربية الليبية: مدينة طرابلس القديمة، بنغازي، أوجلة، غدامس، زويلة، سكونة.
8. المملكة المغربية: فاس، مراكش، مكناس، سلا.
9. جمهورية موريتانيا الإسلامية: شنقيط، تيشيت، ولاتة، وادان.
10. الجمهورية العربية اليمنية: صنعاء، زبيد، نمار، ذي جبلة، صعدة، صوران، رداع، تعز، حيس، الزيدية، آب، كوكبان، شبام كوكبان.
11. جمهورية اليمن الديمقراطية: عدن، شبام، تريم، سيئون، الشحر.

ثم استقر الرأي في اجتماع اللجنة أيضا على:

1. مراجعة قوائم المدن المرشحة للاستبانات واختيار مدينة واحدة من كل قطر عربي أو أكثر في الحدود التي تسمح بها الإمكانيات المادية المتاحة للمنظمة، واستنادا إلى الأهمية التاريخية لكل مدينة.
2. الاستفادة من المواد التي توفرت لدى المنظمة من الاستبانات السالفة الذكر.
3. تكليف خبراء محليين وخارجيين من الأقطار العربية لتقديم العون للمنظمة (إدارة الثقافة) في جمع المعلومات العلمية، وملء الاستبانات وفق ما تحدده لهم إدارة الثقافة.

وعلى ضوء ما تقدم أوفدت المنظمة الخبراء الآتية أسماؤهم:

1. المهندس نبيل قصبجي (سورية) رئيس دائرة الصيانة في مصلحة الآثار بحلب لمدة أسبوع في البحرين لإعداد بحث وملء استبانة مدينة (المحرق) 1981.
2. الدكتور شوقي شعث (فلسطين) الاختصاصي في المدن التاريخية والآثار بدائرة الآثار بحلب لمدة اثني عشر يوما في اليمن بشطريه لإعداد بحث وملء استبانة مدن (تعز، ذي جبلة، شبام، تريم) 1981.
3. الأستاذ محمد الشابي، مكلف بالبحوث بالمعهد القومي للآثار والفنون (تونس) لإعداد بحث وملء استبانة (القصبة وتلمسان) بالجزائر 1981.

وقد تسلمت المنظمة استبانتي وبحثي (القصبة وتلمسان) آذار/مارس 1982.

أما بالنسبة للخبراء المحليين، فقد قامت المنظمة أيضا بتعميم تكليفهم إلى السادة مديري الآثار وشملتهم برقية ورسالة الإسراع بإنجاز الموضوع، لكننا لم نتلق سوى استبانتي مدينتي (تونس وسوسة) 1982.

ولبلورة الموقف على ضوء المعطيات التي تجمعت لدى المنظمة (إدارة الثقافة) في اجتماعات اللجنة الدائمة للآثار والمتاحف ومن مجموع الاستبانات التي تلقتها رأت ضرورة التحرك لإنجاز دراسة علمية يمكن أن تكون غير شاملة ولكن تعتبر إسهاما نحو إنجاز المشروع وعملا ضروريا يقدم إلى المؤتمر العاشر للآثار فكلفت أحد الخبراء بتفريغ الاستبانات، وتصنيفها وتحليل المعلومات الواردة فيها، وهي التي تقدم إليكم كوثيقة من وثائق المؤتمر (وثيقة عدد 2).

مشروع صيانة القيروان وتراثها:

بعد أن استكمل مشروع صيانة مدينة القيروان صورته القانونية بموافقة المجلس التنفيذي في دورته السابعة والعشرين على النظام الأساسي لصندوق الصيانة التي تتم الاتفاقية المبرمة بين المنظمة وبين الحكومة التونسية بتاريخ 22 تموز/ يوليو 1980 قطع المشروع المراحل التالية:

- تكون مجلس إدارة الصندوق بمقتضى قرار السيد المدير العام رقم ت145 بتاريخ 81/8/7 وعين رئيسه.
- عيّن خبير متفرغ لإدارة المشروع والصندوق بقرار السيد المدير العام رقم ت 144 (1981) وتم فتح حساب بنكي.
- بتكليف من مجلس الإدارة أعدّ الخبير تصورا أوليا لأبعاد المشروع، درسه المجلس وطلب إعداد خطة وميزانية عمل تستوعب المشاريع المقترحة في تقرير التصور.
- أعدت الخطة وميزانية العمل وتضمنت جانب التسيير والتجهيز ثم قسم المشروعات الميدانية. وقد ناقش مجلس الإدارة في جلسات متتالية أثناء شهري شباط/ فبراير- آذار/ مارس 1982 تفاصيل هذه الخطة ونظر في ضبط بعض أبوابها والتصرف حسب الإمكانات المتاحة وركز بوجه خاص على موضوعات: التجهيزات الأساسية- التسيير- البعثات- الإعلام- وأوقف النظر في المشاريع الميدانية حتى ترد مراسلة الحكومة التونسية لتحدد هذه المشاريع طبقا لنصوص الاتفاقية.
- وافق المدير العام بتاريخ نيسان/ أبريل 1982 على مقترحات مجلس الإدارة للتحرك في المجالات المشار إليها.
- تجري الاتصالات الفنية لضبط عروض الأسعار وإنجاز ما حدده مجلس الإدارة من مشتريات تجهيزية وإعداد وسائل إعلامية.
- تتواصل الجهود لضبط تكاليف مخبري التصوير والتحليل الذي سبق تخصيص قيمة شرائهما منذ مدة.
- طبقا لما أقره مجلس الإدارة من ضبط موارد التمويل والتنصيص على أنه يشمل:

1. مساهمات الصناديق والمؤسسات العربية والإسلامية والدولية والتبرعات والهبات العامة أو المخصصة لتنفيذ برامج ومشروعات معينة وعائد استغلال أموال الصندوق وأي مورد آخر لا يتعارض مع دستور المنظمة.
2. مساهمة الحكومة التونسية التي حددت في البند الرابع من الاتفاقية وقد ضبط مجلس الإدارة هذه المساهمة التي تشمل إلى جانب ما اشتملت عليه على مساهمات العنوان الثاني المرصودة في ميزانية المعهد القومي للآثار والفنون لتنفيذ جزء من الخطة المعتمدة وعلى المساهمات المالية التي وردت وترد مباشرة للحكومة التونسية بغرض صيانة القيروان.

بناء على هذا فقد أعد مدير المشروع البرنامج التنفيذي لمساهمة العنوان الثاني المرصود في ميزانية المعهد القومي للآثار لسنة 1982 وبرنامجا تنفيذيا للميزانية المتحصلة من المساهمات التي وردت على الحكومة التونسية مباشرة وتخص جامع عقبة بن نافع.

وتسمح هذه الأرصدة بالإضافة لما هو متوفر في صندوق المشروع من تركيز العمل وبدء التنفيذ ريثما تعد الوسائل الإعلامية المخطط لها لتكون أداة للاتصال ولتنمية موارد الصندوق.

مشروع إنقاذ قلعة بني حماد:

أوصى المؤتمر التاسع للآثار بصنعاء (شباط/ فبراير 1980) بالعمل على تقديم المساعدات الفنية التي يستلزمها مشروع إنقاذ قلعة بني حماد الإسلامية بالجزائر واستجابة لذلك كلفت المنظمة (إدارة الثقافة) المهندس سالم بلحاج من تونس لمدة ثلاثة شهور للمساهمة في أعمـال الصيانة، والرفع، والترميم، سنة 1980.

وقد أنجز مهمته وقدم تقريرا شاملا لكل ما قام به من أعمال.

إنقاذ مدينة فاس:

أوصى المؤتمر التاسع للآثار بصنعاء 16-1980/02/22،

كما أوصى مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (بغداد، 2-1982/11/5)، والمؤتمر العام للمنظمة في دورته السادسة (تونس، 21-1981/12/26) بالمساهمة في إنقاذ مدينة فاس استجابة للنداء الذي أصدره المدير العام لليونسكو يوم 1980/04/09، وأيده المدير العام للمنظمة بنداء مماثل بتاريخ 1981/04/09.

وعلى ضوء ذلك اتصلت المنظمة بالحكومة المغربية (وزارة الثقافة) بتاريخ 1982/09/21 وطلبت منها إرسال الملف الفني والتقديرات المالية للمشروع، كي يتسنى للمنظمة دراسته، وتقدير حجم المساهمة الفنية والمالية.

التعاون مع اليونسكو في إثارة الانتباه لصيانة المدن العربية الإسلامية:

أعدت اليونسكو مشروعا خاصا لرعاية المدن الموريتانية التاريخية: شنقيط وودان وتيشيت وولاتة، ودعي المدير العام للمنظمة لتوجيه نداء بمناسبة بدء الحملة بالنداء الذي يوجهه المدير العام لليونسكو. وقد تم ذلك يوم 81/01/15 بمدينة شنقيط حيث نادى الدكتور محي الدين صابر بإبراز الأهمية التاريخية والحضارية لهذه المدن التي عبرت اللغة العربية والثقافة الإسلامية منها إلى دول إفريقيا الغربية وكان لها دورها الكبير في ترسيخ الوجود العربي هناك ودعا الدول العربية والإسلامية إلى مؤازرة نداء اليونسكو ودعمه (انظر نص النداء).

وكانت المنظمة قد اتجهت للاهتمام بالتراث العربي الإسلامي بموريتانيا وبخاصة صيانة المخطوطات التي دعمتها بمخبر وبوسائل للتحول تتيح متابعة هذا القطاع الحضاري ورعايته في كامل مساحة الجمهورية الموريتانية.

وستسهم المنظمة بمشاركة السيد المدير العام في توجيه نداء مماثل لصيانة المدن العربية: صنعاء وشبام ووادي حضرموت عندما يتحدد أجل ذلك. وقد سبق للمؤتمر التاسع للآثار أن دعا إلى ذلك، كما أوصى به مؤتمر وزراء الثقافة العرب الثالث ببغداد.

التدريب على الوسائل العلمية في التنقيب عن الآثار:

(دورة تلمسان: 02-30 أيار/ مايو1981)

بدعوة من المنظمة انتظمت دورة تدريبية على استخدام الأساليب العلمية في التنقيب عن الآثار بموقع أغادير للآثار الإسلامية بمدينة تلمسان بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 02-81/05/30 بإشراف الأستاذين: خليفة عبد الرحمن وسعيد دحماني المسؤولين العلميين عن الحفرية، شارك فيها متدرب واحد من كل من الأقطار العربية التالية:

الأردن- تونس- السودان- الكويت- قطر- اليمن العربية- البحرين- السعودية- سوريا- ليبيا.

وقد أعدّ برنامج الدورة على أساس الإسهام في حفرية أغادير الإسلامية والتدرب على الحفر بطريقة التراكب الطبقي، وعلى عمليات التسجيل بالرسم والتصوير، والرفع واستعمال الجذاذات وما إلى ذلك من الأعمال الفنية.

وفي نهاية الدورة تسلمت المنظمة مطبوعة من ثلاث نسخ تضم مجموعة من الأسئلة والاستفسارات ملأها المتدرب يجيب فيها عما استفاد به من معلومات وفنيات.

إيفاد خبراء في الآثار إلى الدول العربية:

أوصت اللجنة الدائمة للآثار والمتاحف في دورتها الخامسة (نواكشوط- شباط/ فبراير 1981) المنظمة العربية بتكليف خبراء في الآثار لإعداد بحوث وملء الاستبانات التي تخص بعض المدن التاريخية العربية الإسلامية التي رشحها أعضاء اللجنة لتكون موضوع الاستبانة.

وقد طرح الموضوع على ممثلي الدول الأعضاء فرشحت كل دولة عددا من المدن حسب الأولويات واختارت الخبير الذي سيقوم بالمهمة، أما من خرج القطر المعني أو من داخله كما يلي:

1. دولة البحرين: خبير عربي من الخارج
2. الجمهورية التونسية: خبير محلي
3. الجمهورية الجزائرية: خبيري عربي من الخارج
4. الجمهورية العراقية: خبير محلي
5. الجمهورية العربية السورية: خبير محلي
6. فلسطين: خبير محلي + خبير عربي من الخارج
7. الجماهيرية العربية الليبية: خبير محلي + خبير عربي من الخارج
8. المملكة المغربية: خبير محلي
9. الجمهورية الموريتانية: خبير محلي
10. جمهورية اليمن العربية: خبير عربي من الخارج

.11 جمهورية اليمن الديمقراطية: خبير عربي من الخارج

المجموع: 6 خبراء خارجيين و7 خبراء محليين

وعلى ضوء ذلك أوفدت المنظمة ثلاثة خبراء إلى الدول التالية:

.1 دولة البحرين: (خبير واحدة لمدة أسبوع لمدينة المحرق 1981)

.2 اليمن العربية واليمن الديمقراطية (خبير واحدة لمدة 12 يوما لمدن تعز، ذي جبلة، شبام، تريم، 1981).

.3 الجمهورية الجزائرية: (خبير واحد لمدة أسبوع، القصبة، تلمسان 1981).

ولم تتسلم المنظمة إلا استبانتي (الجزائر- القصبة، تلمسان) 1982.

أما الخبراء المحليون فبرغم البرقية والرسالة اللتين وجهتهما المنظمة لحث السادة مديري الآثار على التعجيل بإرسال الاستبانات فلم تستلم إلا استبانتي مدينتي (تونس وسوسة).

حماية الآثار الفلسطينية:

أدرجت المنظمة في مشروعات إدارة الثقافة للدورة المالية 1983/82 برنامجا بعنوان "حماية الآثار الفلسطينية" يشتمل على:

.1 دعم مركز الآثار الفلسطينية بالخبرة والتجهيزات الفنية.

.2 إصدار كتاب عن الندوة العلمية الأولى للآثار الفلسطينية.

.3 نشر كتاب عن الآثار الفلسطينية.

.4 المساهمة في إنتاج فيلم تسجيلي عن الآثار الفلسطينية.

الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية:

عقدت الندوة العالمية الأولى بجامعة حلب في الفترة 19-24 سبتمبر 1981 وقد خطّط لها بالتشاور والتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة التحرير الفلسطينية (دائرة التربية والتعليم العالي) وجامعة حلب بالجمهورية العربية السورية وبدعم من منظمة (اليونسكو) وصدر عن هذه الندوة بيان حلب الموجه إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والقومية التي تعنى بخدمة التراث الحضاري الأثري وحمايته ورعايته وأكد البيان ما تتعرض له الآثار الفلسطينية من عبث وتشويه تحت وطأة سلطة الاحتلال ودعا إلى التصدي لهذه الممارسات.

القضايا والمشروعات المطروحة للبحث:

- الدليل الأثري لمنطقة الخليج العربي

استمع المؤتمر إلى ما عرضه ممثل مكتب التربية العربي لدول الخليج حول إعداد الدليل الآثاري لمنطقة الخليج العربي وأهميته لتلك المنطقة والعالم العربي، وإذ يرحب المؤتمر بتأليف مثل هذا الدليل الآثاري، يوصي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمواصلة التعاون مع المكتب المذكور لإنجاز هذا المشروع الحيوي، كما يوصي الدول العربية بتقديم المؤازرة الفنية اللازمة له.

- متحف طليطلة للآثار العربية

عرضت المنظمة العربية على المؤتمر الوثيقة التي اتصلت بها من اللجنة الوطنية السعودية للتربية والثقافة والعلوم حول استحداث مركز ثقافي ومتحف للآثار العربية في طليطلة، وأخذ علما بما أشارت إليه اللجنة من مذكرتها من احترازات حول استعمال دير وعدت بإهدائه بلدية طليطلة، وبعد دراسة شاملة ومستفيضة للنتائج المترتبة أو المتوقع أن تجنيها الأمة العربية من إقامة مثل هذه المراكز خارج الوطن العربي، يعرب المؤتمر عن:

1. الترحيب بمبدأ إنشاء هذا المركز بطليطلة.
2. معاودة الاتصال بالجهات المعنية في المملكة العربية السعودية حول مقر المركز واستجلاء رأي السلطات الإسبانية في ذلك.

- توحيد المصطلحات الأثرية

نظرا إلى دور المصطلحات في النهوض بعلم الآثار والفنون تنقيبا وترميما وعرضا، يوصي المؤتمر بإعارة هذا الموضوع الاهتمام الذي يجدر به وذلك بمواصلة الجهود، وعقد ندوات مختصة يحضرها المعنيون من آثاريين ولغويين للإنفاق على مصطلحات موحدة، تتعهد الأقطار العربية باستعمالها ونشرها.

ويرى المؤتمر أن مشروع (القاموس الحضاري المتخصص) الذي تضمنه تقرير المملكة العربية السعودية و(قاموس أسماء المواقع الأثرية والجغرافية الفلسطينية) الذي قدم وفد فلسطين مذكرة بشأنه يدرجان في هذا الإطار.

- حماية الآثار الفلسطينية

استمع المؤتمر من رئيس وفد فلسطين إلى المخاطر التي تعرض لها التراث الثقافي الفلسطيني ويتعرض لها باستمرار في الأرض المحتلة وخارجها كما اطلع على المشروعات الأثرية الفلسطينية التي عقدتها المنظمة بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية أو بدعم منها وهي:

1. الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية

نظرا لما حققته الندوة من إنجاز علمي على المستوى العربي والدولي وتساوقا مع توصيات اللجنة الدائمة للآثار والمتاحف في دورتها الخامسة المنعقدة بنواكشوط في فيفري شباط عام 1981 وتوصية المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية المنعقد ببغداد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1982 فإن المؤتمر يوصي المنظمة العربية في هذا الإطار بما يلي:

أ. اعتماد موضوع انعقاد الندوة العالمية للآثار الفلسطينية والعمل على جعله مشروعا مستمرا من مشروعات المنظمة يجري التعاون في تنفيذه بين المنظمة ومركز الآثار الفلسطينية (دائرة الإعلام والثقافة) والجهات المختصة في البلد العربي الذي سيستضيف الندوة.

ب. رصد الاعتمادات اللازمة لإقامة الندوة في الدورة المالية للمنظمة 1984-1985.

ج. البدء، وحالما تسمح الظروف، بإعداد الدراسات وإجراء الاتصالات اللازمة لجمع المعلومات توطئة لتحديد موضوعات الندوة وذلك في إطار التعاون الملمح إليه في الفقرة (أ).

ضرورة أن تبادر المنظمة إلى طباعة أعمال الندوة العالمية الأولى بما أمكن من الضرورة توخيا لتعميم الفائدة التي حققتها وذلك بالتعاون مع جامعة حلب ومركز الآثار الفلسطينية هذا ويمكن الاتفاق مع دار نشر أجنبية إن أمكن، لنشر النصوص التي ألقيت باللغة الإنجليزية.

- مركز الآثار الفلسطينية

أحيط المؤتمر علما بافتتاح المركز وبدء نشاطاته وهو إذ ينوه بالدعم المالي الذي قدمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وإذ يقدر ما قامت به وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية المتمثل في تقديم مقر للمركز يوصي بما يلي:

(أ مواصلة دعم المركز بالخبرة القيمة والتجهيزات بصفة دورية كي يتمكن من المثابرة على القيام بمهامه.

(ب تنفيذ مشروعات مشتركة بينه وبين المنظمة تتعلق بالآثار الفلسطينية خاصة والعربية عامة.

(ج دعوة المنظمة ومديريات الآثار في الدول العربية بتقديم الدعم والمؤازرة في تنفيذ مشروعات المركز وإتاحة الفرص أمامه للقيام بمشروعات علمية مشتركة على أن يكون من بين تلك المشروعات دعم المؤسسات البلدية والقروية لإقامة متاحف محلية للآثار والتقاليد الشعبية.

- الجمعية العربية لعلم النقائش

نظرا للثروة العلمية الكبيرة التي تقدمها النقائش التاريخية في كامل وطننا العربي.

ونظرا لأن هذه المواد من أهم أدوات كتابة التاريخ الصحيح وتفسير الحضارة.

ونظرا للوفرة المتنوعة التي تكتشف في كل رقعة من بلادنا العربية.

ونظرا لندرة المتخصصين العرب الذين بإمكانهم مواجهة مسؤولية هذا العبء الثقيل مما أدى إلى أن يكون هذا الاختصاص وقفا على غير العرب من العلماء الذين يستمدون إشعاعهم ومكانتهم من هذا التراث فإن المؤتمر يوصي:

- أن تتولى المنظمة تبني المشروع المرفق لبعث جمعية عربية للنقائش على الوجه المفصل في مشروع النظام الأساسي المقدم إلى المؤتمر من الوفد التونسي.
- أن تخصص المنظمة بعثات تخصصية في هذا القطاع حسب احتياجات الدول الأعضاء.
- أن تعتبر المضي في خطة تهيئة الكوادر إسهاما حقيقيا في تحرير هذا القطاع المهم من التبعية وتعتبره جزءا مهما من استراتيجيتها الثقافية.
- أن يدعو الجامعات في البلاد العربية للعناية بهذا الاختصاص والإسهام في تطويره واستغلاله لفائدة كتابة تاريخنا.
- المراكز المختصة في صيانة التراث

* **أولا: المركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية**

بعد الاستماع إلى التوضيحات التي أدلى بها مدير المركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية ببغداد، يشيد المؤتمر بالجهود القيمة التي يبذلها هذا المركز لصيانة التراث في الوطن العربي ويوصي:

1. بدعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى مواصلة دعم المركز والتعاون معه بشأن إنجاز بعض الدورات الدراسية والتدريبية لبعض أوجه مجالات المعرفة في العمارة والصيانة.
2. بحث الدول العربية الأعضاء في المركز الإسراع في إخراج النظام الأساسي للمركز على أن يكون هذا النظام مصدقا من قبل كل دولة عربية عضو لكي يتمكن المركز من تكوين قاعدة إدارية ومالية له وبشكل ثابت والمساهمة في نشاطاته وزيادة المساهمات السنوية فيه.

* **ثانيا: مشروع المركز العربي للترميم وصيانة التراث**

بعد أن اطلع المؤتمر على المشروع المقترح من وفد الجمهورية الجزائرية والخاص بتأسيس المركز العربي للترميم وصيانة التراث.

ونظرا لكثافة المسؤوليات ووفرة المعالم والتراث الذي يتطلب التدخل السريع بالإنقاذ والصيانة في الجمهورية الجزائرية وفي منطقة المغرب العربي وفي الوطن العربي، ومشاركة في تحمل هذه الأعباء، وتنويعا للخبرات، وتوفيرا لمجالات جديدة للعمل.

يبارك المؤتمر الاتجاه إلى إنجاز مثل هذا المشروع ويوصي المنظمة بدعمه والاتصال بالسلطات الجزائرية لوضعه موضع التنفيذ.

يوصي المؤتمر بضرورة قيام مثل هذا المركز إلى أن تتحرر الأراضي العربية المحتلة ليتولى التنسيق بين الجهود التي تبذلها المنظمات والمؤسسات العربية والدولية في دراسة وحماية التراث الثقافي فيها.

وتنسيقا لتلك الجهود يوصي المؤتمر المنظمة العربية بالعمل على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذا المشروع.

- مركز توثيق القدس الشريف وصيانة تراثه

يسجل المؤتمر بارتياح إنشاء مركز مختص ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يعنى بتوثيق معالم القدس الشريف وصيانة تراثه.

- مركز الأبحاث الفلسطينية

يدعو المؤتمر المنظمة العربية والمؤسسات الثقافية في الوطن العربي إلى المساهمة في إعادة بناء مكتبة مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت التي تعرضت للسرقة من قبل جنود الاحتلال الصهيوني عند احتلالها الغادر لبيروت.

- المؤتمر الحادي عشر للآثار

درس المؤتمر الاقتراحات المقدمة حول موضوع المؤتمر الحادي عشر وزمانه ومكانه ورأى إحالة الموضوع إلى اللجنة الدائمة للآثار والمتاحف المزمع عقد دورتها السادسة في المنامة يثري رأيها فيه مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه المنظمة إلى التركيز على موضوع محتوى لكل مؤتمر وإلى قصر أعماله على الجانب العلمي فيه.

* **تثبت بالتوصيات العامة الصادرة عن مؤتمر الآثار في البلاد العربية في دورته العاشرة**

نظر المؤتمر في التوصيات التي اقترحها المشاركون حول بعض الموضوعات التي لم تكن مدرجة في برنامج أعماله.

يوصي بشأنها بما يلي:

1. يؤكد المؤتمر على التوصيات السابقة ويدعو الدول العربية بضرورة المبادرة إلى المشاركة في منظمتي الإيكوم والإيكوموس حتى لا يترك ذلك الميدان إلى أعداء الأمة العربية وفي مقدمتها العدو الصهيوني العنصري كما يؤكد على ضرورة الحضور العربي في المؤتمرات العلمية والمهنية التي تعقد في الإطار الدولي.
2. يوصي المشاركون بالمؤتمر وقد ارتفعت فيهم أعداد الباحثين الشباب بضرورة العناية بتدريب هؤلاء الشباب ومساعدتهم على مواصلة بحوثهم الأثرية وذلك بتخصيص منح دراسة تمثل هذه الغاية، كما يوصي بتوفير الإمكانيات لهم لتبادل الخبرات والتجارب من خلال الجولات الاستطلاعية والمؤتمرات العربية والدولية.
3. يوصي المؤتمر المنظمة العربية بالسير قدما في الجهود التي تبذلها في سعيها إلى استرجاع القطع الأثرية التي مصدرها البلاد العربية وتسربت إلى خارجها بطريقة غير شرعية.
4. يوصي المؤتمر المنظمة العربية بإحياء مشروع إقامة اتحاد للأثريين العرب العاملين في حقل الصيانة والمتاحف والتنقيبات.
5. يدعو المؤتمر الدول العربية والمنظمة العربية إلى تشجيع إيفاد بعثات عربية مشتركة لأعمال التنقيب الأثري والصيانة والدراسات.
6. يوصي المؤتمر المنظمة العربة بدعم التوصية التي اتخذتها اللجنة الدائمة للآثار في دورتها الخامسة (1981) والمتضمنة إصدار نشرة إحصائية حول نشاطات مديريات الآثار في البلاد العربية تشمل التنقيب الأثري والأعمال المتحفية وصيانة المدن التاريخية والمباني الأثرية.
7. يوصي المؤتمر المنظمة العربية بضرورة الاهتمام بعقد ندوات تخصصية في فرع من فروع التراث، كأن تعمل على إقامة ندوة للكتابات والنقوش والمسكوكات والخزف والمخطوطات وغيرها.
8. أن تقوم المنظمة العربية بتقديم المؤازرة الممكنة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالتنسيق مع منظمة اليونسكو والمركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في بغداد لإنقاذ مدافن قولية- ابيلا المزينة بالرسوم الجدارية الملونة التي تتعرض للتلف وذلك بتقديم الخبراء في الترميم والمساهمة كليا في تلك الجهود إن أمكن ذلك.
9. يدعو المؤتمر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية للمحافظة على المنازل القديمة في مدن عمان والسلط والعقبة.